أكد خبراء أن إصلاحها دفعة قوية للاقتصاد

المصارف العربية طريق للإصلاح الاقتصادي العربي

محمود عبد العزيز: القطاع المصرفي سلاح العرب لضبط الحركة النقدية

القاهرة/١٤أكتوبر/ وكالة الصحافة العربية:

أكد خبراء مصرفيون أن العديد من البلدان العربية تشهد في الآونة الأخيرة حركة ملحوظة لتحرير أسواقها المالية، وأن هذه الإصلاحات في المجال المصرفي وتحرير الفائدة تشمل إدخال المزيد من المرونة علي إجراءات منح القروض، وإزالة أو تخفيف القيود علي تحويل العملة وتحرير سعر الصرف.

وأوضح المصرفيون أن هذه الإصلاحات تسعي وراء تحرير وتسهيل إنسياب رؤس الأموال، وتقليل أو إلغاء كل أو بعض التدابير التنظيمية والتحكيمية المفروضة علي المصارف الأجنبية أو فروعها العاملة في الأسواق العربية، وذلك في سبيل تحريك المياه الراكدة في القطاع المصرفي العربي لإزابة دوره الثلجي في عملية الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية.

بقول محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية الأسبق: يعد إصلاح السياسات النقدية أحد أهم المحاور الهامة في خطة الإصلاح الاقتصادي العربي، فالقطاع المصرفي سلاح الدول العربية في ضبط حركة التعامل في النقد الأجنبي ومواجهة عمليات المضاربة علي العملات، والتي كان لها سوق سرية رائجة في بعض الدولة العربية، ولكن مع اتجاه الحكومات العربية منذ بداية التسعينات إلي تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي، استطاعت المصارف العربية أن تطرق بنجاح سياسة تحرير النقد الأجنبي، وهو ما ساعد علي حدوث استقرار في السوق المالية في الدولة العربية.

سياسات الخصخصة

وأضاف: المحور الثاني لعملية الإصلاح الاقتصادية هو تطبيق سياسات الخصخصة، وقد لعبت المصارف العربية دوراً بارزاً في ذلك عن طريق تقييم وتسويق الشركات التي طرحت لبرنامج الخصخصة، وكان لصناديق الاستثمار التي إنشائها البنوك العربية دور واضح في شراء أسهم الشركات التي طرحت في برنامج الخصخصة، ولعبت هذه الصناديق دوراً كبيراً في تنشيط حركة التعاملات في سوق المال العربية.

وطالب بضرورة أن تشهد المرحلة المقبلة في ظل العديد من المتغيرات العالمية تطوير أساليب التعامل المصرفية العربية والوصول إلي ما يسمي بالبنك الشامل بحيث لا ينحصر دور البنك في تجميع المدخرات، ومن ثم لابد أن تسرع المصارف العربية نحو تطور نفسها وأن تدخل سياسات الإندماج التي من شأنها أن تدفع الاقتصاد العربي عن طريق رفع كفاءة العاملين بها وإكسابهم مهارات وخبرات تتوافق مع أساليب العمل المصرفي العالمي، ويجب أن تبدأ البنوك بتطوير أنشطتها وإدخال وسائل استثمارية وخدمية.

ويري الخبير المصرفي عصام الأحمدي أن البنوك العربية أول الأجهزة التي واكبت التطور التكنولوجي لإتمام خطط الإصلاح الاقتصادي التي تشهدها الدول العربية، ولكن المطلوب في المرحلة المقبلة التطوير التشريعي حتي يمكن إدخال منتجات مصرفية جديدة، إضافة لتقوية دور البنوك المركزية العربية الرقابية والذي من شأنه أن يصاحبه إنجازات عديدة خاصة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي.

وشدد علي ضرور أن يكون لدي الحكومة العربية إطار عمل جديد لتحقيق التنمية المتواصلة ومساندة الجهاز المصرفي العربي نحو تحقيق أهدافه التي تخدم برامج الإصلاح الاقتصادي، كما يزداد دور تلك الحكومات في جذب الاستثمار المباشر وغير المباشر عقب إجراء التطوير التشريعي سواء لزيادة النشاط في سوق المال أو حفز برامج الخصخصة، أو لتحقيق أهداف المشروع القومي لتنمية الصادرات في الدولة العربية.

معدلات ربحية

ويشير د.عدنان الهندي أمين عام اتحاد المصارف العربية الأسبق إلي أنه كان هناك عدد لا بأس به من المصارف العربية قد نجحت في الحفاظ علي معدلات ربحية في الفترة الماضية، فإن ذلك كان مدعوماً في بعض الدول العربية بأسعار فائدة مرتفعة علي السندات الحكومية الجاذبة للمصارف، وربما أيضاً بمعدلات مرتفعة للهوامش بين أسعار الإقراض والاقتراض، ولما كان يمكن للمصارف المعينة الحفاظ علي هذا الوضع في المدي القصير إلا أنه من المؤكد لن يستمر طويلاً في المدي البعيد، في ظل سياسات التثبت الاقتصادي التي تتبناها الحكومات العربية التي أحرزت نجاحات في توفير مقومات الاستقرار العام في أسواق النقد ورأس المال وغيرها، مما سيضغط فعليا علي أسعار الفائد للانخفاض بشكل تدريجي إلي مستويات تتلاءم ومتطلبات التحرر الحاصل في أسعار صرف العملات الوطنية والفائدة، وهذا التطور سيضع المصارف العربية أمام خيار زيادة الافراض للقطاعات الاقتصادية، لاسيما المنتجة منها وتوسيع دورها في سوق رأس المال لجني مداخيل من العمولات والرسوم وهذا اتجاه آخذ في التنامي بقوة.

ويؤكد أن موجة الحيازة والإندماج المتنقلة والمتوسعة عالمياً والجارية في بعض الدول العربية ستطول عدداً من المصارف الصغيرة وربما المتوسطة أيضاً في المدي الطويل، وهذه الموجة كفيلة بتوسع حجم هذه المصارف إلي المستوي الذي تقوي معه علي مواجهة المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية، وتدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي الذي تشهده معظم الدولة العربية وأن عمليات الحيازة والإندماج هذه يجب أن تصاحبها عمليات تنويع المنتجات والخدمات والمداخيل واستيعاب عمليات التطورات التكنولوجية في الأعمال الداخلية والخارجية ومواكبة الاحتياجات لجمهور العملاء، والمصارف العربية عموماً مدعوة إلي زيادة دورها كوسيط بين المستثمرين الدوليين والمؤسسات أو الشركات الوطنية الباحثين عن التمويل الدولي.

فؤاد شاكر:

الأداء المصرفي معيار لقياس القوة الاقتصادية

التجربة المصرية

ويقول فؤاد شاكر أمين عام اتحاد المصارف العربية: إن الجهاز المصرفي هو العمود الفقري للمعاملات الاقتصادية للدول العربية وهذا يبدو واضحاً من قوة المراكز المالية للبنوك العالمية ، حيث يعتبر الأداء المصرفي معياراً جيداً لقياس قوة اقتصاد الدول، وقد ظهر ذلك جلياً في التجربة المصرية فالأداد الجيد للجهاز المصرفي المصري تحت رقابة البنك المركزي وبالتنسيق مع أجهزة الدولة نجح في إعطاء دفعة قوية لخطة الإصلاح الاقتصادي.

وأضاف: أكبر دليل علي قوة الأداء المصرفي المصري هو أن الاحتياطي النقدي لدي البنك المركزي زاد علي ٢٠ مليار دولار، وهذا الاحتياطي يستخدم في تمويل احتياجات القطاع الحكومي والخاص من النقد الأجنبي، إذن لابد من تعديل قوانين البنوك وإعطائها مرونة أكبر باستحداث أساليب الاستثمارات المطبقة في جميع دول العالم بشكل جيد.

أما الخبير المصرفي د.كمال أبوالعيد فيؤكد علي أن البنوك المتخصصة وفي مقدمتها البنوك الصناعية تلعب هي الأخري دوراً كبيراً في عمليات التنمية ، حيث تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة والتي تلعب الأساس الذي تقوم عليه الصناعات الكبيرة .

وطالب أبوالعيد بضرورة إنشاء اتحاد عربي للبنوك الصناعية العربية ، يعمل علي تنسيق التعامل فيما بينها لدعم الصناعات الصغيرة داخل الأسواق العربية للحد من البطالة في العالم العربي.

أهلا باليمنيين في سوق العمل... ولكن!

جمال بنون

العلاقة الحميمة بين اليمن والسعودية لا أحد ينكر عمقها وجذورها، والروابط الأسرية والاجتماعية التي يرتبط بها الشعبان منذ قيام السعودية، ومنذ أن كانت اليمن يمنين، شمالي وجنوبي، إلى أن توحدت، وأسهمت السعودية بثقلها ومركزها السياسي والاقتصادي في دعم اقتصادها والإسهام في النهضة التنموية والإنمائية لما فيه مصلحة البلدين، وعمقتِ جذورِ العلاقة بين الشعبين لقرب المسافة بينهما على الحدود، التي تشكل منها نسيجاً سكانيا وإنسانيا، وعرف السعوديون العمال ورجال الأعمال والتجار اليمنيين قبل غزو العراق، بطريقة أفضل، وكان اليمني يتميز بشطارته في بيع بضاعته وخدمة عملائه، والتنازل عن الكثير من الأرباح في مقابل أن يكسب عميلاً مستديما، وعرف عن المواطن اليمني في السعودية انه مجتهد ونشط في عمله، خصوصاً في الأعمال المهنية، فاكتسب سمعةٍ طيبة وخبرة جيدة مكنته من الحصول على ثقة العملاء في التعامل معه، خصوصاً في مجال بيع أدوات التجزئة والمطاعم والمقاهي والمقاولات والبناء وغيرها من المهن الحرة.

وربما أسهمت التسهيلات التي منحتها السعودية للجالية اليمنية حينها مثل الحصول على تصريح الإقامة من إدارة الجوازات وعدم وجود كفيل، مكنتهم كل هذه التسهيلات من إبراز مواهبهم التجارية وفن التعامل مع العملاء، ما أكسبهم ثقة واحترام سوق العمل... هذه الفسحة في التعاملات والتسهيلات، أسهمت بشكل كبير في أن تنعش حركة اقتصادية في البلاد حينها، فالتاجر السعودي كان يتعامل مع البائع اليمني أو التاجر اليمني، بثقة مفرطة، بمنحه بضائع بقيمة آجلة، لكونه يعرفِ كيف يستطيع تصريف تلك البضائع، وشهد قطاع العقار والإسكان نشاطا ملاحظا، فانتعشت العقارات السكنية العائلية، نتيجة الأسر الكثيرة والكبيرة التي كانت تستفيد من هذه المساكن، ونشط قطاع المواصلات، والخدمات وغيرها من الأنشطة، في الواقع كان العمال اليمنيون، في تلك الفترة بالفعل، يسيطرون على سوق العمل بشكل لافت مقارنة بالجنسيات الأخرى، وبالتأكيد مع هذا النشاط، برزت العلاقات الأسرية الاجتماعية بين الشعبين، وحصل تراحم وتقارب بين الكثير من اليمنيين والسعوديين.

وحينما وقعت أحداث غزو الكويت، كان المتضرر الوحيد من مغادرة اليمنيين، هو الاقتصاد الخدماتي، وبرزت عمالة أخرى غير مدربة أو مؤهلة، وأسهم في ذلك جشع تلك العمالة في الكسب المادي من دون النظر في تجويد الخدمة، وانعكس سلبا على أداء الخدمات بشكل مختلف وبسعر أعلى، وخلال السنوات الماضية التي غابت فيها العمالة اليمنية عن السوق، استعاض الناس بعمالة من جنسيات أخرى لا تجد في مطابخ المندي والمظبي سوى عمالة آسيوية، التي تعلمت الطبخ هنا، والحال كذلك في المقاهي، ومحال الفول والمطاعم الشعبية، ومهن أخرى كان يتميز بها العامل اليمني، ونتيجة تلك الأحداث، انتكس النشاط العقاري السكني، وساءت الخدمات المهنية، وغاب التاجر اليمني من السوق، بعد أن كان يتسيد المحال التجارية بأسعاره المخفضة وأسلوبه في التفاوض مع العملاء.

وعلى رغم السنوات الطويلة التي غاب خلالها العمال اليمنيون، لم تستطع الجنسيات الأخرى الموجودة في البلاد كسب ثقة الناس في القطاع الخدماتي، ولم يستطع القطاع العقاري السكني استعادة عافيته، فجميع العمالة الموجودة كانت تستغل البيوت الشعبية أو أسطح المنازل أو حتى المحال التجارية التي يعملون فيها للنوم والإعاشة، وعلى رغم وجود ما يقارب خمسة ملايين عامل، لم تشفع الأنظمة والقوانين الخاصة بالعمل والعمال، بأن يتمكن الموظف أو العامل الأجنبي من استقدام أسرته، وتشغيل قطاع كبير كان من الممكن أن ينشط بشكل واضح وبالدرجة الأولى القطاع العقاري السكني، ولهذا بقيت جميع مدخرات العمالة الموجودة لدينا تخرج إلى بلدان أخرى، وعلى رغم أن المسؤولين السعوديين يرون أن تحويلات العمالة الأجنبية في السعودية قد تراجعت إلى النصف منذ الـ١٥ عاما الماضية إلى النصف من الناتج الإجمالي المحلي، إذ انخفضت التحويلات من ٩,٦ في المائة إلى ٥,٤ في المائة.

ولم يؤكد لنا احد من المسؤولين كيف انخفضت أو تراجعت التحويلات، هل انخفض عدد العمالة لدينا، أم تحول ما يزيد على ٧ ملايين عامل إلى مستثمرين وقد استهوتهم أو سال لعابهم لسوق الأسهم والمحافظ الاستثمارية، أو أن هناك طرقا غير مشروعة يتبعها هؤلاء العمال في تحويل أموالهم، يكفي فخرا، وفق تقارير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أن السعودية تعد ثانيِ أكبر مصدر للتحويلات في العالم بعد الولايات المتحدة، ويحول الأجانب سنوياً ما يزيد على ١٦ بليون دولار.

لست في صدد حصر مراكز تحويلات العملات أو البنوك أو الأشخاص الذين يتولون هذه العملية، أو حتى تلك العمالة التي تكد وتتعب من اجل أن تجمع المال لأسرتها لتعيش حياة كريمة بجهد وعرق.

المراقبون لسوق العمالة منذ عام وأكثر يلاحظون عودة اليمنيين وبقوة إلى سوق الخدمات، وبعض المهن التي كانوا قد برزوا فيها، إلا أن هذا التحرك ضعيف وغير منظم، وعشوائي، ولا يعكس رغبة العمال اليمنيين في أخذ مواقعهم السابقة التي كانون يعملون فيها قبل أحداث الكويت، والعمالة اليمنية الحالية غير مؤهلة، والواحد منهم يرضى بأن يعمل أي شيء ولا يهم أن يجيد العمل، بقدر ما هو مهم لديه كيف يستطيع أن يكسب المال، وهاجسه الأول هو جمع المال بكل وسيلة، فمثلا مرة تراه يعمل سباكا، ومرة أخرى تراه يعمل مبلطا، وإن قابلته مرة ثالثة تجده جالسا في محل.

في الواقع أن العمالة اليمنية عادت إلى السوق السعودية بعد فترة من الزمن، بعد أن تعود الناس على نمط معين من الخدمات والمستوى، على رغم ما يجده من صعوبة في توفير العمالة الماهرة أو المدربة، فليس من المعقول أن يرضى بمستوى متدن من الخبرة والدراية في التعامل مع العملاء، وليس من المعقول، أن تعود إلى الشوَارع مناظر بائعي البليلةِ والترمس وبائعي الفاكهة المتجولين وعمالة منتشرة في كل مكان من اليمنيين، بحثاً عن العمل، ولكن من الواضح ربما يعتقد اليمنيون أن أحوالنا أفضل منهم اقتصادياً، مع أننا لا نختلف كثيراً كمواطنين عنهم... فسوق الأسهم عصفت بمدخرات الأفراد، وقصم الإيجار وزيادة الأسعار ظهر كل مواطن، وحفيت أقدام الشباب السعودي بحثاً عن عمل، إضافة إلى منافسة عمالة هاربة، وأخرى متسترة بطريقة غير نظامية، لا أريد أن أحبط من آمال وتطلعات العمالة اليمنية في نظرتهم المستقبلية في سوق العمل، إلا أنني أرى انه من الضروري إذا أراد العامل اليمني أن يستعيد مكانته العملية والمهنية، أن يتم التعامل معه وفق الأنظمة والقوانين.

كنت قرأت في تصريحات سابقة أن ما يقارب ٥٠ ألف طفل يمني دخلوا البلاد بطريقة غير مشروعة، فضلا عن تسلل الكثير منهم عبر الحدود، وبقاء معظمهم بعد انتهاء تأشيرة العمرة، وقليلون فقط الذين لديهم إقامة نظامية، لقد بدأنا نلاحظ انتشار بيع «الشمة» أو «النشوق».

لن أقول إن الجهات الرسمية تغض الطرف عن العمالة اليمنية العشوائية، ولكن هل لاحظت هذا التدفق الكبير للصبيان والفتيان ومختلف الأعمار من الإخوة اليمنيين؟ إذا كان ما يحدث ضمن إسهامات السعودية للإخوة اليمنيين في توفير فرص عمل لهم، أو ضمن مشاريع اللجنة السعودية اليمنية المشتركة، أو الصندوق السعودي للتنمية، فأرجوكم اخبرونا، حتى ندعم هذا التوجه، في التعامل معهم، سواء كانوا عمالاً يجلسون على الرصيف في انتظار فرصة عمل، أو بائعين جائلين أو عربات البليلة.

نريد عودة اليمنيين بالطريقة التي كانوا عليها في السابق... خبرة وتجربة وكسب ثقة العملاء، وليس كما يحدث الآن، مثل معظم العمالة الموجودة لدينا همها الأكبر أن تحصل على المال في مقابل خدمة سيئة

كاتب سعودي

اتفاقية بين طيران اليمن وعمان تضيف نقطتي المكلا وصلالة

صنعاء /سبأ:

قال وكيل وزارة النقل والاتصالات لشؤون الطيران المدني بسلطنة عمان صخر محمد العامري في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إنه تم التوقيع على اتفاقية بين سلطتي الطيران المدني في اليمن وعمان.

وأضاف العامري قبيل مغادرته صنعاء الخميس والوفد المرافق له إن الاتفاقية : "تضمنت إضافة نقطتي المكلا وصلالة، إضافة إلى النقاط التي تم الاتفاق عليها في الاتفاقية السابقة"، لافتاً إلى أن حركة التنقلات بين البلدين شهدت تطوراً ملموساً خلال القليلة الماضية.

الرئيس التنفيذي للطيران العماني زياد بن كريم الحرمي أشار إلى أنه سيبدأ تنفيذ الاتفاقية خلال الشهرين المقبلين بواقع أربع رحلات أسبوعية في الوقت الحالي بين نقطتي المكلا وصلالة. من جهة أخرى توجه إلى القاهرة اليوم رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد حامد أحمد فرج لحضور اجتماع الهيئات العربية للطيران المدني الذي سينعقد في مقر الجامعة العربية خلال الفترة ٦ – ٧ سبتمبر الجاري.

وقال فرج: "إن هذا الاجتماع يأتي بهدف تنسيق مواقف الدول العربية للاجتماع القادم للجمعية العمومية الـ ٣٦ للمنظمات والطيران المدني الدولي العالمي، الذي سيعقد منتصف سبتمبر الجاري بمدينة مونتريال".

وذكر رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد أنه سيتم مناقشة الطلبات المقدمة من الدول العربية للترشيح في مجلس المنظمة للجمعية العمومية الـ ٣٦ للمنظمات والطيران المدني الدولي العالمي بهدف توحيد المواقف العربية للخروج بموقف عربي موحد يصب في مصلحة البلدان العربية.

التجار يتوقعون استمرار الارتفاع خلال الأسبوعين القادمين

ارتفاعات في أسعار الخضراوات والفواكه قبل رمضان في السعودية

الرياض/متابعات:

ذكرت صحيفة "الحياة" اللندنية في عددها الصادر الخميس، أن أسعار الخضراوات والفواكه في السعودية بدأت تشهد الارتفاع المعتاد مع قرب شهر رمضان المبارك، إذ قفزت الأسعار بنحو ١٠ ٪ لبعض الخضراوات والفواكه، فيما وصل ارتفاع بعضها إلى نحو ٣٠٪.

وبلغ سعر كيس البطاطس في أسواق الدمام المركزي الخميس ٢٨ ريالاً، وارتفع سعر "صندوق الطماطم" إلى ٣٠ ريالاً، وتوقع تجار التجزئة أن يستمر الارتفاع إلى نهاية الأسبوع الأول من شهر رمضان، مذكرين بأسعار العام الماضي التي قفزت إلى أرقام خيالية عندما وصل سعر "صندوق الكوسة" أكثر من ١٢٠ ريالاً.

ورفض التجار الحديث عن توقعاتهم خلال الأيام المقبلة، إلا أنهم أشاروا إلى أن العادة جرت أن ترتفع الأسعار لفترة محدودة ثم تعود بعدها للانخفاض، إلى أن تبدأ من جديد في الثبات حتى قرب عيد الأضحى المبارك.

وقال تاجر التجزئة عبدالكريم الصادق إن أسعار الفواكه وبعض الخضراوات تشهد ارتفاعات كبيرة في بداية رمضان، خصوصا التي تدخل في الأكلات الخفيفة والشعبية المتنوعة التي يصعب الاستغناء عنها، مثل الطماطم، والبطاطس، والكوسة، والخيار، والحشائش بأنواعها، مؤكدا أن الأسعار ستعتمد بالدرجة الأولى على كمية المعروض وحجم الطلب.

وأشار إلى أن جميع أصناف الخضراوات والفواكه متوافرة في السوق وبكميات معقولة، إلا أن حركة الشراء تلعب دورا في ارتفاع الأسعار، وذكر أن الموردين وتجار الجملة لا يقومون بإصدار بيان بحجم الكميات المتوافرة لديهم، الأمر الذي يدفع بتجار التجزئة والمستهلكين إلى الاطمئنان بأن جميع حاجاتهم متوافرة ولا تستدعي القلق من شراء كميات أكبر وتخزينها.

وأضاف أن بعض تجار الجملة يقومون بإخفاء حقيقة وضعهم، ويعمدون إلى حث تجار التجزئة وأصحاب المحال إلى الاعتقاد أن المتوافر قليل، وأن المستقبل لا يمكن الوثوق به، لذلك يدفعونهم إلى موجة شراء، يستتبعها رفع في الأسعار بناء على عدم ثقتهم من أن تكون السلعة المتوافرة اليوم، موجودة غدا.

وأشار إلى أن السوق بحاجة الآن إلى طمأنة المستهلكين بحجم الموجود لدى الموردين، وتجار الجملة حتى تتم السيطرة على الأسعار، ويعلم الجميع بأن السلع لن يصيبها الشح، فيقوم الباعة برفع سعرها على المستهلكين.

وأوضح أن سوق الخضراوات والفواكه بحاجة إلى إعلان عن حجم المخزون المتوافر، يماثل الإعلان عن حجم المخزون من الرز، وذلك عندما أعلن أحد كبار التجار أن الموجود في المملكة يكفيها لأكثر من ثلاث سنوات، ما طمأن الجميع إلى وفرته ووجوده في المحال.

وقال نادر الملا وهو صاحب محل تجاري إن الفواكه والخضراوات متوافرة هذا الأسبوع في السوق بالكميات المعتادة، كما أن حركة الإقبال جيدة مقارنة بالفترة السابقة، وذلك نتيجة لقرب انتهاء الإجازة وقرب حلول شهر رمضان.

وبين أنه من المتوقع أن ترتفع أسعار الفواكه خلال الأسبوعين المقبلين بما يتراوح بين ٣٠ و٥٠ ٪، نتيجة لزيادة الاستهلاك وارتفاع أسعار بعض الأنواع من الخضراوات. مشيرا إلى أن الأسعار في هذه الفترة ترتفع بصورة طبيعية، وتعود إلى طبيعتها بعد أن تهدأ موجة الشراء التي تترافق مع بداية شهر رمضان التي تصل في بعض السلع إلى أكثر من ١٠٠ ٪.

المواصفات والمقاييس تؤكد جودة وصلاحية القمح الأمريكي التي تبيعه المؤسسة الاقتصادية

صنعاء / سبأ:

أكدت الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس عدم صحة ما تناقلته بعض وسائل الإعلام من أن القمح التي توزعه المؤسسة الاقتصادية من النوع الردي .

وقال نائب مدير عام الهيئة المهندس احمد البشة إن جميع أنواع القمح سواء الأمريكي أو الاسترالي الذي يدخل اليمن يخضع لإجراءات الهيئة في المنافذ الجمركية من حيث المعاينة والتفتيش وأجراء الفحص والاختبار للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات المعتمدة.

وأكد نائب مدير عام الهيئة انه لا يسمح بالإفراج عن أية كميات من القمح ثبت حالة عدم مطابقتها للمواصفات، مشيرا إلى أن وجود كميات بسيطة منه ذات جودة منخفضة في السوق يرجع إلى سوء التخزين والنقل .

وكانت تقارير صحفية تحدثت أن القمح الأمريكي الذي يباع عن طريق المؤسسة الاقتصادية مباشرة للمواطن غير صالح للاستخدام الآدمي باعتبار يحمل شوائب ، مقارنة بالقمح الاسترالي الذي يباع عن طريق التجار رغم فارق السعر البسيط حيث تبيع المؤسسة كيس القمح الأمريكي عبوة ٥٠ كليو بـ٣٧٠٠ ريال ، في حين القمح الاسترالي جودة عالية بـ٤٤٠٠ ريال .

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اليمنية اتخذت إجراءات بيع القمح مباشرة للمواطن بداية الشهر الماضي عبر المؤسسة الاقتصادية اليمنية اثر موجة الغلاء التي شهدتها مادة القمح عالميا، وعدم قدرة التجار المحليين على توفير هذه المادة للمواد بأسعار تتناسب مع مستوى الدخل .

انجاز 74% من مشروع خطوط النقل الكهربائية (مأرب - صنعاء)

صنعاء /رضوان الهمداني :

أكد مدير عام مشروع خطوط النقل وتطوير المنظومة الكهربائية بالمؤسسة العامة للكهرباء المهندس محمد لطف الثور أن نسبة الانجاز في مشروع خطوط النقل الكهربائية ٤٠٠ كيلو فولت مأرب – صنعاء بلغت ٧٤ بالمئة حتى منتصف الشهر الجاري، والبالغ تكلفته الإجمالية ٥٩ مليون دولار.

وأوضح المهندس الثور لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الأعمال المنجزة تضمنت عمليات مسح الخط الذي ستمد منه خطوط النقل ابتداء من محطة مأرب الغازية بصافر وانتهاء بالعاصمة صنعاء وبناء الخرسانات المسلحة لقواعد الأبراج، إضافة إلى تركيب ما نسبته ٦٢ ٪ من إجمالي الأبراج الكهربائية وتركيب الأجزاء العلوية لها وشد الأسلاك عليها، مشيرا إلى أن شركة هيونداي الكورية المنفذة للمشروع أوشكت على استكمال ٥٠ ٪ من محطات التحويل، كما أنجزت ٨٠ ٪ من عملية تصنيع وتوريد مواد المشروع المتضمنة محولات التحويل والقواطع الكهربائية وأجهزة الوقاية وغيرها، وكذا توريد جميع أعمال التركيبات الحديدية.

وبحسب التقرير الخاص بمستوى الانجاز في أعمال مشروع خطوط النقل ٤٠٠ كيلو فولت مأرب.صنعاء فقد استكملت الشركة تركيب الأبراج في المنطقة الممتدة من محطة بني حشيش إلى فرضة نهم ومن مدينة مأرب حتى منطقة مفرق الجوف ، فيما يجري العمل حاليا على تنفيذ القواعد الخرسانية للمنطقة الجبلية الواقعة بين فرضة نهم وحتى مفرق الجوف.

وأوضح التقرير أن عدد القواعد الخرسانية للأبراج التي تم تنفيذها منذ بداية تنفيذ المشروع حتى منتصف أغسطس الحالي تجاوزت ٤١٢ قاعدة خرسانيه بنسبة انجاز بلغت ٨٤٪ كما تم تركيب ٣٩٣ قاعدة حديدية على القواعد الخرسانية.

وبين التقرير أنه تم الانتهاء من تركيب ٢٦١ برج كهربائي منها ١٢٦ برج تم الانتهاء من تركيب الأجزاء العلوية منها و ٨٩ برج انتهت عملية شد الأسلاك عليها بطول يقارب ٥٢ كيلو متر من إجمالي ١٩٣ كيلو متر، فيما يجري العمل حاليا على شد الأسلاك في الأبراج المتبقية واستكمال بناء القواعد الخرسانية ونصب الأبراج المتبقية استعدادا لتسليم المشروع للمؤسسة العامة للكهرباء بداية شهر أبريل ٢٠٠٨م بحسب المدة الزمنية المقررة في عقد الاتفاق بين المؤسسة وشركة هيونداي.

يشار أن شركة هيونداي الكورية فازت بعقد تنفيذ مشروع خطوط النقل الطاقة الكهربائية ٤٠٠ كيلو فولت مأرب . صنعاء بتلكفة تتجاوز ٥٩ مليون دولار ومن المتوقع الإنتهاء من تنفيذ المشروع خلال العام القادم ٢٠٠٨م.

أخي المواطن:

البحر خلال موسم الأعاصير لا يرحم ولا يعرف سباح ماهر أو غواص .. فالرياح أقوى والموت أسرع

الأمن البحري